الاستثمار الاجتماعي المسؤول و دوره في تعزيز التنمية المستدامة – دراسة حالة مشروع AGID لولاية سيدي بلعباس (الجزائر)

Responsible Social Investment and its role in promoting Sustainable Development - A case study of the AGID project for the state of Sidi Bel Abbes (Algeria)

ناصري إيمان[1]، د. سمرد نوال[2]

[1] جامعة جيلالي اليابس – سيدي بلعباس، مخبر تسيير مؤسسات، imene.naceri@univ-sba.dz

[2] جامعة جيلالي اليابس – سيدي بلعباس، مخبر تسيير مؤسسات ، nawelsemred@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 08 /2020/08 تاريخ القبول: 15 /2020/08 تاريخ النشر: 03 /2020/09

ملخص:

يهدف هذا البحث الى التعرف على الاستثمار الاجتماعي المسؤول كاستثمار حديث، ومدى أهميته و دروه في تعزيز التنمية المستدامة، تمت الاعتماد على المنهجين الوصفي و منهج دراسة الحالة عرض التجربة الرائدة في مجال الاستثمار الاجتماعي المسؤول في ولاية سيدي بلعباس (الجزائر)، تمثلت في مشروع ***AGID*** الذي يعمل جاهدا على دمج الاهتمامات البيئية والاجتماعية في برامجه واستراتيجياته وتعزيز التنمية المستدامة من جهة، وتعود بالربح على الاقتصاد الوطني من جهة أخرى.

و قد توصلت الدراسة في الأخير على مجموعة من النتائج من بينها نذكر أن الاستثمار الاجتماعي المسؤول أصبح الشغل الشاغل عند تنفيذ البرامج والمخططات الإنمائية كما أنه أصبح يحظى باهتمام المسؤولين وصناع القرار،حاصة أمام تراجع عائدات النفط وانحسار مداخيل الجزائر من العملة الصعبة.

كلمات مفتاحية: المسؤولية الاجتماعية، الاستثمار، الاستثمار الاجتماعي المسؤول، التنمية المستدامة.

تصنيف **JEL** : E22، O17، O44 .

Abstract:

The aim of this research is to identify responsible social investment as a modern investment, its importance and its lessons in promoting sustainable development, based on the descriptive and case study approaches, and to present the leading experience in responsible social investment in Sidi BelAbbas (Algeria). The Agid project, which strives to integrate environmental and social concerns into its programs and strategies and to promote sustainable development, on the one hand, is profitable for the national economy on the other.

The study concluded in the last few days a series of results, including that responsible social investment became the main concern in implementing development programs and plans, and it became a concern for officials and decision makers, taking a clear lead in the decline of oil revenues and the decline of Algeria's hard currency incomes

Keywords: Social Responsibility; Investment; Responsible Social Investment; Sustainable Development**.**

Jel Classification Codes: E22, O17, O44.

المؤلف المرسل: ناصري ايمان، الإيميل: naceriiman@mail.com

1. مقدمة:

تعتبر المسؤولية الاجتماعية نظرية أخلاقية وهي إحدى القنوات التي تدعم المصلحة العامة مما يجب على كل فرد أو منظمة القيام به للحفاظ على التوازن مابين الاقتصاد والنظام البيئي أو الايكولوجي.

ويمثل الاستثمار الاجتماعي المسؤول مطلبا حيويا ومهما في بناء وتكوين الجانب الأخلاقي للمؤسسة من أجل المشاركة والمبادرة في بناء المجتمع، فالمسؤولية من الصفات الإنسانية الحميدة،

فتنمية الاستثمار المسؤول اجتماعيا هو تنمية الجانب الخلقي الاجتماعي وهو جزء من التربية العامة للشخصية، فيعتبر الاستثمار بشكل عام بأنه أصل له خاصية القدرة على توليد المنفعة الاقتصادية في شكل توزيعات أو زيادة في القيمة ويمكن أن يفهم الاستثمار المسؤول اجتماعيا بحد ذاته على انه يشمل مسائل أوسع للتمويل المستدام من قبل الائتمان لتشجيع الكفاءة الإنتاجية أو الاستثمارات الخضراء وذلك لتعزيز الاقتصاد الوطني. يشكل الاستثمار في بعض الفئات عبئا على قرارات المجتمع ما لم تتشارك كافة الإطراف، ومحاولة التقليل من هذا العبء بالاستثمار الاجتماعي المسؤول الذي يقلل من نسبة الإعالة على الدولة، تحقيق استثمار مستدام بحيث يحقق ربحية للمستثمرين، ويساهم في حل مشكلة اجتماعية واقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة.

وبناء على ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

أين يكمن دور الإستثمار الإجتماعي في تعزيز التنمية المستدامة ؟

فرضيات الدراسة:

وقصد الإجابة على الاشكالية المطروحة قمنا بوضع الفرضيات التالية:

- يعتبر الاستثمار الاجتماعي المسؤول بعدا أساسيا ومطلبا مجتمعيا.
- يتجلى الاستثمار الاجتماعي المسؤول في مجموعة من الأبعاد و التي هي نفسها الأبعاد التي تقوم عليها التنمية المستدامة هذا يدل على أنهما متكاملان.

أهداف الدراسة:

من المعروف أنه لا يخلو أي بحث اجتماعي من أهداف يسعى الباحث لتحقيقها من خلال اهتماماته واطلاعاته وتتلخص أهداف هذه الدراسة في النقاط التالية:

- ✓ تسليط الضوء على الاستثمار الاجتماعي فكرا وممارسة؛
- ✓ معرفة مدى أهمية الاستثمار الاجتماعي في التنمية المستدامة؛
- ✓ الوقوف عند تجارب عملية وتحليلها وقدرة الاستثمار الاجتماعي في خلق إضافة اقتصادية لدعم التنمية المستدامة.

منهج الدراسة:

لمعالجة مشكلة البحث تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي، ففي الجانب النظري تعرضنا إلى أهم المفاهيم والمصطلحات المتعلقة بالموضوع قصد الوصول لعناصر موضوع البحث، وهذا ما تقتضيه الدراسة المراد حثها.

أما في الجانب الميداني تم الاعتماد على منهج دراسة الحالة من اجل إسقاط الدراسة النظرية على تجارب عملية جزائرية بحثة.

2. الاستثمار الاجتماعي المسؤول

1.2 مفهوم المسؤولية الاجتماعية:

– تعريف المسؤولية الاجتماعية:

عرفها البنك الدولي على أنها: "التزام أصحاب النشاطات التجارية بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم والمجتمع المحلي لتحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم التجارة ويخدم التنمية في آن واحد". (خلف السكارنة، 2009، الصفحة 161).

تعريف مجلس العمال العالمي للتنمية المستدامة على أنها:الالتزام المستمر من قبل المؤسسات الأعمال بالتصرف أخلاقيا والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم إضافة إلى المجتمع المحلي والمجتمع ككل" (القائد السويدي و الجليدان، 2017، الصفحات 11- 12).

- **خصائص المسؤولية الاجتماعية** :تتحدد أهم سمات المسؤولية الاجتماعية من خلال :

- انتفاء المسؤولية القانونية : تعني المسؤولية الاجتماعية قيام المنظمة تلقائيا ببغض النشاطات الاجتماعية وليس استجابة للقوانين، فالمسؤولية الاجتماعية تبدأ حيث ينتهي القانون.
- غياب المسؤولية التعاقدية: لا يجب أن يتم الالتزام الاجتماعي وفاءا لأي صيغة تعاقدية مع أي منظمة أخرى. بل هو عمل تطوعي ترى المنظمة أنها ملزمة بتأديته كونها مواطن صالح.
- استبعاد حسابات الربح و الخسارة: يجب أن لا يربط قرار ممارسة المسؤولية الاجتماعية بدراسة احتمالات الربح و الخسارة.

توفر الأساس التطوعي : في غياب المسؤولية القانونية و التعاقدية و مع استبعاد حسابات الربح و الخسارة يصبح قيام المنظمة بالمسؤولية الاجتماعية امرأ تطوعيا بحتا.

- **أبعاد المسؤولية الاجتماعية:**

يمكن تصوريها في (هرم كارول (caroll) للمسؤولية الاجتماعية)، وجاءت مساهمة (caroll) بنقله نوعية في توسيع مفهوم المسؤولية الاجتماعي حيث ميزت بين أربعة أبعاد رئيسية لهذا المفهوم.

I. **البعد الاقتصادي:**

حيث تمارس منظمة الأعمال أنشطة اقتصادية لتحقيق الكفاءة والفعالية وتستخدم الموارد بشكل رشيد لتنتج سلع وخدمات بنوعية راقية.وتوزع العوائق بشكل عادل على عوامل الإنتاج المختلفة.بتحقيق ذلك تكون قد تحملت مسؤولية اقتصادية.

II. **البعد القانوني:**

حيث يندرج هذا الإطار الالتزام الواعي والطوعي بالقوانين والتشريعات الحاكمة لمختلف الجوانب في المجتمع، سواء كان هذا في الاستثمار أو الأجور أو العمل أو البيئة أو المنافسة أو غيرها.

III. **البعد الأخلاقي:**

التي تراعي من خلاله منظمة الأعمال الجانب الأخلاقي في كل قراراتها ومسارها في الصناعة التي تعمل فيها تجنبا لأي ضرر قد يلحق المجتمع.

IV. **البعد الخيري:**

الذي يشمل على التبرعات والهبات والمساعدات الاجتماعية الخيرية التي تقدم المجتمع ولا تهدف إلى الربح، كما قد تتبنى المنظمة في هذا الإطار قضية أساسية من قضايا المجتمع وتعمل على دعمها ومتابعتها (مقدم، 2014، صفحات 79-80).

الشكل رقم (1-1): هرم كارول (carroll) للمسؤولية الاجتماعية

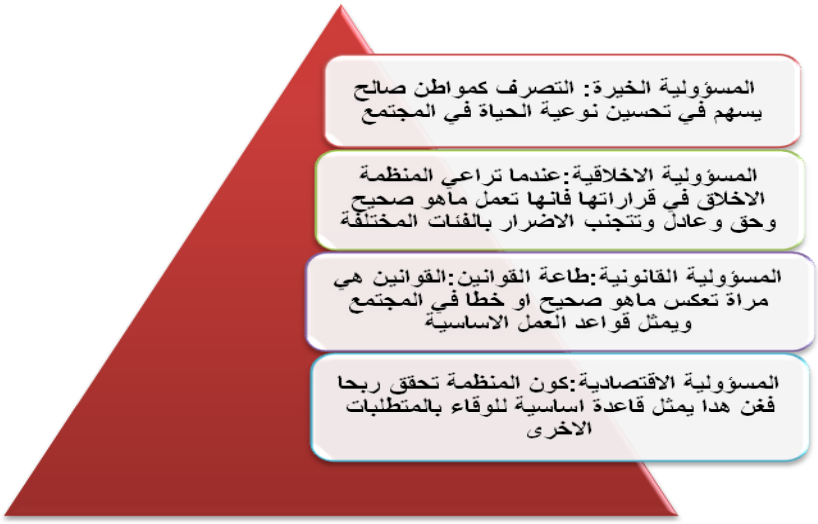

المصدر: (مقدم، 2014، صفحة 80)

2.2 ماهية الاستثمار الاجتماعي المسؤول

- **مفهوم الاستمثمار الاجتماعي المسؤول:**

من التعاريف السابقة للاستثمار نستنتج بأن الاستثمار هو توظيف وتخصيص رؤوس الأموال في مشاريع استثمارية سواء كانت مشاريع توسعية أو مشاريع جديدة للحصول على أرباح مستقبلا.

أما الاستثمار المسؤول اجتماعيا هو تطبيق مبادئ التنمية المستدامة في الاستثمار هذا النهج يراعي الأبعاد الثلاث،البيئية والمجتمعية والحكومة،وعليه فإن الاستثمار المسؤول اجتماعيا هو تمويل المؤسسات التي تملك مستويات جيدة من المسؤولية الاجتماعية واستعمال المعايير الأخلاقية والاجتماعية في اختيار إدارة المحافظ الاستثمارية واستعمال كل الحقوق المتاحة للمستثمرين لتتأثر إيجابيا على قرارات المؤسسات نحو الرفع من الأداء البيئي والمجتمعي. (بلخضر، صلاح، و طلال، 2017،صفحة 50).

الاستثمار الاجتماعي المسؤول هو عملية استثمار التي تعتبر النتائج الاجتماعية والبيئية للاستثمارات إيجابية كانت أم سلبية ضمن التحليل المالي الصارم والدقيق. (بن عبد العزيز و بوسفاوي،2016، صفحة 67)

الاستثمار المسؤول والمستدام هو تطبيق مبادئ التنمية المستدامة في الاستثمار هذا المنهج يراعي الأبعاد الثلاثة: البيئية، والاجتماعية، المجتمعية والحوكمة بالإضافة إلى المعايير المالية المعتادة (قمان، 2017 ، صفحة 235).

في الأخير نقول أن الاستثمار الاجتماعي يختلف من حيث الهدف والجوهر عن الاستثمار التقليدي فجوهر الاستثمار الاجتماعي هو تحقيق أهداف اجتماعية تعمل على تنمية أفراد المجتمع في النواحي الاقتصادية والتعليمية مما يدعو إلى تحقيق الموازنة بين عائدات مالية إيجابية ومستويات منخفضة من الأضرار البيئية والاجتماعية.

- **أهداف الاستثمار الاجتماعي المسؤول:**

✓ يعزز الأداء الاجتماعي والبيئي على المدى الطويل.
✓ يسعى إلى تشجيع الإثراء الجماعي والحد من عد المساواة.
✓ توطيد الحقوق الإنسانية والاجتماعية.
✓ تعيين أشخاص لديهم قيم ومبادئ أخلاقية وأهداف أخرى تكون على المدى الطويل.
✓ الاستثمار المسؤول اجتماعيا يلبي احتياجات رجال الأعمال الذين يريدون دمج معايير الفائدة العامة.

وفي الأخير نقول أن الاستثمار المسؤول اجتماعيا له غرض مزدوج: تحقيق عوائد تتماشى مع قيم السوق، وتقديم تأثير اجتماعي إيجابي على المجتمع. (**mateo**، 2018).

- **أدوات الاستثمار المسؤول اجتماعيا:**

لقد شهدت السنوات الأخيرة تطورا كبيرا في الاستثمارات المسؤولة اجتماعيا ولاسيما في قطاع الأقاليم من حيث الأصول،حيث أنها تمثل 99% من إجمالي الاستثمارات المسؤولة اجتماعيا على المستوى العالمي.

I. صكوك الاستثمار المسؤولة اجتماعيا

صكوك الاستثمار المسؤولة اجتماعيا هي استجابة سوق المال الإسلامية إلى الوتيرة المتزايدة من السندات الخضراء وسندات التأثير الاجتماعي التي أدخلت على الصعيد العالمي لتمويل مجموعة واسعة من الأنشطة المستدامة كتلك التي تعالج احتياجات البلاد في البنية التحتية والشركات الصغيرة.

II. السندات البيئية والصكوك البيئية:

يتم إصدار السندات البيئية لتجميع التمويل لحل تغيير المناخ والقضايا البيئية وأولى سندات البيئة أصدرت في 2007 من قبل الاستثمار الأوربي ولقد لقيت هذه الآلية قبولا جيدا لدى المستثمرين في قطاع الاستثمارات المسؤولة اجتماعيا. (بلخضر، صلاح، و طلال، 2017،صفحة 51)

III. صناديق الاستثمار المسؤولة اجتماعيا (الأخلاقية):

هي عبارة عن مؤسسات مالية في جوهرها لكن هدفها مختلف عن صناديق التوظيف المالي البحت، حيث تسعى إلى توفير رؤوس االموال للمؤسسات التي يتصف أدائها االجتماعي بالجودة حتى ولو كان ذلك على حساب التخلي عن بعض المبادئ االصلية في مجال االستثمار المالي مثل تعظيم العائد. (بلخضر، صلاح، و طلال، 2017،صفحة 51)

وتعرف أيضا صناديق الاستثمار المسؤول والمستدام على أنها الصناديق الاستثمارية التي تأخذ في الحسبان اعتبارات أخلاقية بيئية واجتماعية في شراء وتسيير وبيع الأوراق المالية وممارسة الحقوق المرتبطة بها. (قمان، 2017 ، صفحة 236)

3.2 **التنمية المستدامة:**

- **تعريف التنمية المستدامة:**

التنمية المستدامة هي مصطلح اقتصادي اجتماعي يعني تطوير وسائل الإنتاج بطرق لا تؤدي إلى استتراف الموارد الطبيعية لضمان استمرار الإنتاج للأجيال القادمة (تلبية احتياجات الجيل الحالي دون إهدار حقوق الأجيال القادمة) .

وترى منظمة الأغذية والزراعة " الفاو " أن التنمية المستدامة هي عبارة عن عملية إدارة قواعد الموارد الطبيعية والعمل على توجيهها نحو التغير التقني والمؤسسي بصورة تضمن تحقيق واستمرار إشباع الحاجيات البشرية للأجيال الحالية وكذلك المستقبلية ، كما ترى أن تلك التنمية وخاصة في مجال الزراعة والغابات والمصادر السمكية تحمي الثروة الطبيعية بما فيها الأرض والمياه والمصادر الوراثية النباتية وكذلك الحيوانية من أي أضرار قد تلحق بها ولا تضر بالبيئة ، كما وأنها تتسم بأنها ملائمة من الناحية (الفنية والتقنية ، ومن الناحية الاقتصادية ولا يرفضها المجتمع.

كما يعرفها **Edward barbier** بأنها ذلك النشاط الذي يودي الى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية اكبر قدر مع الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة، وبأقل قدر ممكن من الأضرار البيئية.(Barbier, 1987, p. 104)

وتجسدت بشكل رسمي في التقرير العالمي للتنمية البشرية عام 1991 ،والذي يعرف التنمية بأنها العملية التي تسمح للبشر بتطوير شخصيتهم لكسب الثقة في أنفسهم ليعيشوا حياة كريمة من خالل التحرر من الخوف 2من العوز واالستغالل وأشكال القمع السياسي واالقتصادي واالجتماعي. (Lechalard-Piré، 13-14 novembre 2008، صفحة 06).

لذا فالتنمية المستدامة هي التنمية التي تنقل المجتمع إلى عصر الصناعات والنفايات النظيفة التي تستخدم اقل قدر ممكن من الطاقة والموارد، وينتج الحد الأدنى من الغازات الملوثة و الحابسة للحرارة و الضارة بالأوزون.

- **أبعاد التنمية المستدامة:**

هناك من يعرف التنمية المستدامة على انها تنمية بأبعاد ثلاثة مترابطة ومتكاملة في إطار تفاعلي يتسم بالضبط والتنظيم والترشيد للموارد، و من مبادئ التنمية المستدامة نذكر:

I. البعد الاقتصادي: ويعني استمرارية وتعظيم الرفاه الاقتصادي خلال فترة زمنية ممكنة من خلال توفير مقومات الرفاه الإنساني بأفضل نوعية مثل الطعام والمسكن والنقل والصحة والتعليم.

II. البعد البيئي: في مركز هذا البعث في التنمية المستدامة على مراعاة الحدود البيئية بحيث لكل نظام بيئي حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف، في حالة تجاوز تلك الحدود فانه يؤدي إلى تدهور النظام البيئي.

III. البعد الاجتماعي: يركز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة على الإنسان وهو يشكل جوهر التنمية المستدامة وغايتها وهدفها النهائي، ومن خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية إلى جميع المحتاجين لها فضلا عن ضمان الديمقراطية من خلال مشاركة الشعوب في اتخاذ القرار. (الشمري، عبيد، و الجوراني، 2016،صفحة 52)

الشكل رقم (1-2): ترابط أبعاد التنمية المستدامة

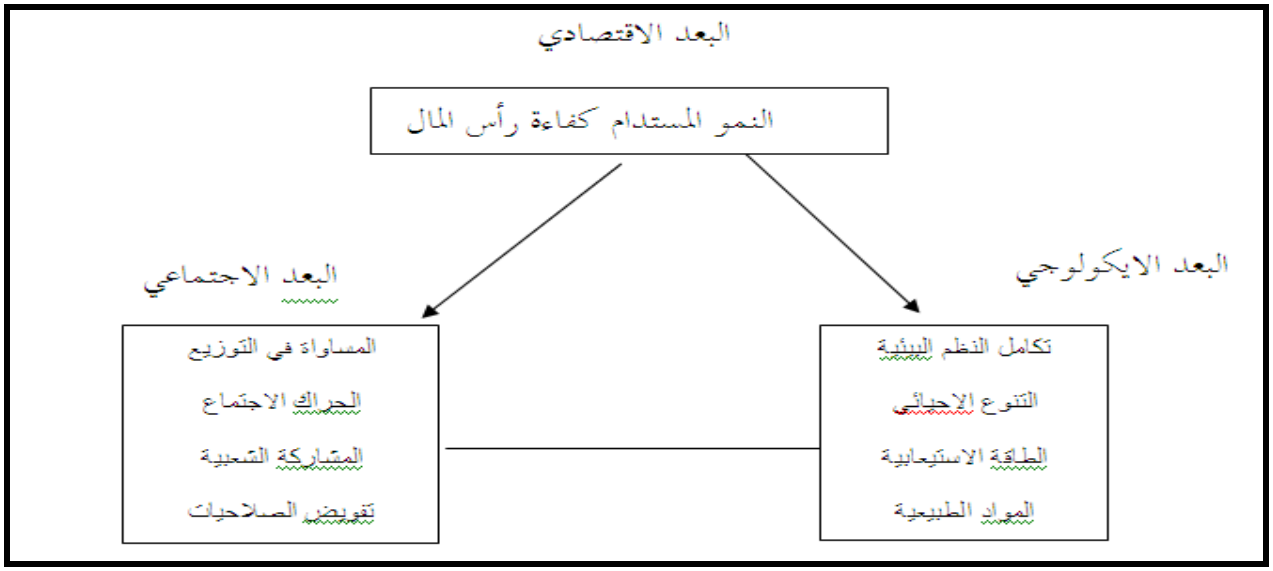

المصدر: (الشمري، عبيد، و الجوراني، 2016،صفحة 52)

– **أساليب تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة**

I. الإدارة البيئية:عرفها Thomas " أنها عبارة عن هيكل المؤسسة و مسؤولياتها و سياساتها و ممارساتها و اجراءاتها و عملياتها و مواردها المستخدمة لحماية البيئة و إدارة الأمور البيئية و يحدد نظام الادارة البيئية فلسفة المؤسسة اتجاه القضايا البيئية و وضع أهداف البرامج البيئية و تطوير برامج الأداء البيئي. (برني، 2007/2006).

إن تطبيق الادارة البيئية في كافة المؤسسات خاصة المؤسسات الصناعية له فوائد كثيرة وعلى مختلف الأصعدة، فهي تحقق فوائد اقتصادية تتمثل في الاستخدام الأمثل للموارد، تخفيض في التكاليف، وزيادة الانتاجية، وكما أنها تحقق فوائد بيئية كحماية الأنظمة الطبيعية الموجودة بالقرب من المؤسسات إضافة إلى فوائد اجتماعية، وهذه الفوائد يمكن استخدامها في تحسين الوضع المالي للمؤسسات وقدرتها على البقاء والاستمرار. (بومعراف، 2014/2013، صفحة 42)

II. الإنتاج الأنظف: إن **الإنتاج الأنظف الإنتاج الأنظف** تم تحديده من قبل برنامج الأمم المتحدة للبيئة على أساس أنه:التطبيق المستمر لإستراتيجية للوقاية البيئية المتكاملة في العمليات والمنتجات والخدمات بهدف الزيادة من نجاعتها البيئية والحد من أخطارها على الإنسان والبيئة. ويطبَّق **الإنتاج الأنظف**(PUMA, 2001) :

- على العمليات الإنتاجية: الحفاظ على المواد الأولية والطاقة، عن طريق تفادي المواد الأولية السامة والتخفيض من كمية كافة الإصدارات والنفايات وسموميتها.
- على المنتجات: وذلك بواسطة الحد من التأثيرات السلبية خلال دورة حياة منتج معين، بدءاً باستخراج المادة الأولية وانتهاءً بالتخلص منه بصفة نهائية.
- على الخدمات: بشمول الاهتمام بالبيئة في تصميم الخدمات وتقديمها.

ويتطلب إدماج **الإنتاج الأنظف** تغييرات في المواقف من شأنها أن تضمن تدبيراً بيئياً مسؤولاً وأن تخلق سياسة وطنية حكيمة، وكذلك تقييم الخيارات التكنولوجية.

3. تجربة مشروع AGID بولاية سيدي بلعباس

1.3 تقرير حول مشروع الشراكة الجزائرية البلجيكية:

في إطار التعاون بين الجمهورية الجزائرية والمملكة البلجيكية استفادت ولاية سيدي بلعباس على غرار ولاية معسكر وولاية مستغانم من برنامج الدعم تسيير النفايات AGID الرامي إلى تحسين تسيير النفايات على مستوى ولاية سيدي بلعباس بمبلغ يقدر ب 7.000.000.00 أورو و1.000.000.00 دج من الجانب الجزائري يقسم بين ثلاث ولايات، حيث تم تحديد مدة الاتفاقية ب 42 شهر.

بتاريخ 28 سبتمبر 2016 قام السيد مدير العام للوكالة الوطنية للنفايات في المفتشية الجهوية للبيئة بوهران بصفته رئيس الشراكة بعرض أهم القرارات التي تم اتخاذها من خلال اجتماع اللجنة المركزية (**comité de pilotage Copil**) على مستوى وزارة الموارد المائية والبيئة والذي عقد بتاريخ 05 سبتمبر 2016، حيث تمثل في المصادقة على مخطط العمل الخاص بالاتفاقية الجزائرية البلجيكية ويضم هذا الأخير بإنشاء وحدة للتسميد على مستوى المراكز الردم التقنية للولايات الثلاث، مركز لفرز النفايات بنفس الموقع و محطة عبور للنفايات.

ومن خلال هذا الاجتماع تطرق السيد المدير العام إلى برمجة المحاور الآتية:

- تنصيب اللجنة التقنية للمتابعة Comité Technique de Suivi - CTS ومناقشة التنظيم الداخلي للجنة اقتراح تنصيب لجنة محلية على مستوى الولاية بمشاركة الحركة الجمعوية والخواص ممثلين بغرفة التجارة والصناعة تم تنصيب اللجنة التقنية للمتابعة المحلية يوم 22 نوفمبر 2016 على مستوى الأمانة العامة برئاسة الأمين العام.

وعليه تم تخصيص مهمتين تمثلت في ما يلي:

المهمة الأولى installations pilotes de compostage: من10 أكتوبر 2016 إلى غاية 21 أكتوبر 2016 للتحضير لانطلاق عملية تجسيد مشروع النموذجي لتثمين النفايات الخضراء وتحويلها إلى سماد عضوي (10 tonnes / jour)، حيث قامت الخبيرة من اللجنة التقنية البلجيكية بزيارة الولاية وتعريف بطريقة المستعملة لرسكلة النفايات الخضراء وتحديد المستلزمات المشروع.

المهمة الثانية Diagnostic de la collecte des déchets ménager:

- من 18 أكتوبر إلى غاية 01 نوفمبر 2016 تم قيام الخبير بمعاينة وتقييم تسيير جمع النفايات على مستوى الولاية وتحديد البرنامج عمل لتدعيم وتحسين نظام جمعها؛
- المتابعة التقنية للمفارغ المراقبة والمراكز الردم التقنية المتواجدة عبر تراب ولاية سيدي بلعباس من طرف الخبير البلجيكي "ماريو" الذي قام بإعداد تقرير مفصل لهذه المنشآت والنقائص المتواجدة على مستوى كل منشأة.
- تقييم عملية تسيير جمع النفايات المنزلية على مستوى مؤسسة "نظيف كوم" من طرف الخبير البلجيكي "جاك ألارد".
- تكوين وتحسيس الجمعيات الناشطة ذات الطابع البيئي من طرف معهد **Eco.Conseil** على مدار 03 مراحل.
- برمجة بزيارات ميدانية على مستوى كل من مديرية البيئة ومؤسسة نظيف كوم وEPIC CET من طرف الخبير البلجيكي "ماريو وجون يبار" للتعريف بالنظام ألمعلوماتي الجديد SNID أي النظام الوطني لمعلومات حول النفايات(Système National d'Information sur les Déchets).

وفي الأخير تم حوصلة هذا المشروع من طرف الوزارة الوصية في ما يلي:

- معرفة مدى تقدم الدراسات الخاصة بمركز الفرز ووحدة التسميد (الدراسة قام بها مكتب دراسات متواجد على مستوى العاصمة NEE وهي في طور الانتهاء وهي على عاتق الوكالة الوطنية للنفايات AND).

- بالنسبة لمركز تحويل النفايات الدراسات لم تنطلق على مستوى ولاية سيدي بلعباس بل تم إدراج نقطة خاصة بتحويل مشروع محطة عبور النفايات إلى حفرة الردم على مستوى المركز الردم التقني للنفايات مع الأخذ بعين الاعتبار أن الدراسة تكون على عاتق الولاية وهذا استنادا لتعليمات السيد الوالي.
- **وحدة التسميد العضوي بسيدي بلعباس:**

✓ تعتبر هي الوحدة الأولى من نوعها بالجهة الغربية للوطن.
✓ يستعمل على تحويل النفايات الخضراء إلى السماد الطبيعي.
✓ القدرة الإنتاجية تصل حتى 10 أطنان.
✓ إفادة هدا بان استعمال سماد المزرعة كمخلفات الحيوانات والنفايات المنزلية غير الصلبة يساهم في تحسين بنية التربة الزراعية ويرفع مردود المحاصيل.
✓ استعمال الأسمدة الطبيعية التي تعد أفضل وسيلة لعلاج التربة ومضاعفة المنتوج.

جدول (2-5): مراحل تحويل المواد العضوية إلى السماد الطبيعي

المراحل	طرق التحويل
1	جمع النفايات الخضراء
2	جمع المواد العضوية المسترجعة في مركز التسميد
3	خلط المواد
4	وضع الخليط في مجموعات
5	الخلط و التحويل ميكانيكيا
6	تحسين نوعية السماد(الغربلة)
7	وضع السماد في أكياس
8	استعمال الكومبوست وبيعها للمزارعين

المصدر:من إعداد الباحثتين، اعتمادا على معطيات التقرير حول مشروع AGID

- **فوائد لهذا المشروع:**

✓ التوعية والتحسيس على الفرز الانتقائي؛
✓ الحفاظ على البيئة؛
✓ تحديد مصدر الأجيال القادمة؛
✓ تشجيع إلى إعادة الرسكلة؛
✓ التحلل العضوي للنفايات؛
✓ المكاسب المالية.

2.3 الاستثمار الاجتماعي ودوره في تعزيز التنمية المستدامة للاقتصاد الوطني وكمثال عن ذلك:

ثم استحداث مركز فرز النفايات على مستوى مركز الردم التقني للنفايات يقوم هدا الأخير بتجسيد تطور الرسكلة مع مختلف الأنظمة وتطويرها على المستوى المحلي بحيث هذه التجربة تكمن في إعطاء الاستثمار نوع من الأهمية، وتبدأ العملية بالفرز على مستوى المحيط العائلي بحيث تقوم ربة البيت بفرز البلاستيك النفايات المنزلية والكرتون على جهة.

والمرحلة الثانية تكمن في رسكلة هاته النفايات على مستوى المركز بوضعها بمختلف الحصص ويقوم ببيعها. هاته المرحلة تكمن في وضع إستراتيجية واضحة للفرز وإعطاء طابع البيئي لدلك و هدا الاستثمار الاقتصادي يمكن من تطوير الاقتصاد الوطني و تعزيز تنميته المستدامة.

4. تحليل النتائج:

- **الفرضية الأولى: يعتبر الإستثمار الإجتماعي المسؤول بعدا أساسيا ومطلبا مجتمعيا.**

من خلال التجارب التي تم تناولها في الدراسة الميدانية، تأكدت أهمية الإستثمار الإجتماعي المسؤول كبعد يؤخذ في الدراسات عند اعتماد المشاريع وتنفيذها، وتتخذ الإجراءات والمتابعات القانونية عند الإخلال ببنود الإتفاقيات التي تهمش هذا نوع من الإستثمار، بل أن هناك جمعيات مدنية غير حكومية ووكالات التنقيط المجتمعي التي تلعب دورا أساسيا في تجسيد أبعاد الإستثمار الإجتماعي وعليه **يمكن قبول الفرضية الأولى.**

- **الفرضية الثانية:** يتجلى الاستثمار الاجتماعي المسؤول في مجموعة من الأبعاد و التي هي نفسها الأبعاد التي تقوم عليها التنمية المستدامة هذا يدل على أنهما متكاملان

أثبتت الدراسة أن الاستثمار الاجتماعي المسؤول يتجلى في أشكال مختلفة تعني الإنسان، المجتمع ، البيئة ويأخذ صور مختلفة، كما برز هذا الاستثمار في الاقتصاد التدويري في رسكلة النفايات وتحويلها إلى منتوج نافع صديق للبيئة من جهة ونافع للاقتصاد من جهة أخرى بالإضافة إلى القضاء على الأزمات الاجتماعية، وكل ما يخدم المجتمع، وعليه يمكن **قبول الفرضية الثانية**.

5. خاتمة:

توصلنا من خلال دراستنا التي قمنا بها أن الاستثمار الاجتماعي المسؤول أصبح الشغل الشاغل عند تنفيذ البرامج والمخططات الإنمائية كما أنه أصبح يحظى باهتمام المسؤولين وصناع القرار، أمام تراجع عائدات النفط وانحسار مداخيل الجزائر من العملة الصعبة، وراهنت الجزائر وهي بمساحة قارة 80% من مساحاتها صحراء، إلى اعتماد وزراة تعنى بمتابعة الطاقات المتجددة وحماية البيئة، لتأسيس لفكر جديد يهتم بعوائد الاستثمار الاجتماعي، الذي ينعكس في توفير طاقة بديلة ومتاحة طبيعيا وباستمرار، التي من محاسنها اقتصاد في التكلفة، توفير بدائل جديدة في تنويع المداخيل، إعادة إنتاج منتوجات من نفايات، وتدوير بقايا واستغلالها كخدمة إضافية في رفع الناتج الداخلي الوطني.و قد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج نذكرها كما يلي:

- ✓ مفهوم الاستثمار الاجتماعي المسؤول يعني المجتمع وينمو بتطور المجتمع، فكرا، سلوكا، بيئيا واقتصاديا؛
- ✓ يشكل الاستثمار الاجتماعي مدخلا هاما في الاقتصاد في التكلفة، وتوفير مداخيل جديدة؛
- ✓ أنواع الاستثمار الاجتماعي متعددة، نظيفة وأبدية؛
- ✓ تعتبر المسؤولية الاجتماعية الآليات التي تستخدم لتحقيق التنمية المستدامة؛
- ✓ تتبني المؤسسات الجزائرية مناهج المسؤولية الاجتماعية ولكن بنسب ضئيلة.

الاقتراحات و التوصيات:

- ✓ تأسيس لفكر حضاري ولذهنية جديدة تقوم على الاهتمام بالطبيعة، وتقديس لمبادئ القيم والأخلاق؛
- ✓ تكثيف البحوث والدراسات في المشاريع ذات الأبعاد الإجتماعية؛
- ✓ تنشيط العمل الجمعوي، وإعداد التقارير اللازمة حول المشاريع ببعديها الإقتصادي والإجتماعي؛
- ✓ تكثيف المتابعات القانونية، والإدارية في إنجاز المشاريع ذات البعد الإجتماعي؛
- ✓ ضرورة استحداث وكالات تنقيط وتصنيف اجتماعية؛
- ✓ تخصيص ميزانيات محترمة في البرامج الإنمائية التي تكتسي طابعا اجتماعيا؛
- ✓ التأكيد على المزايا النفعية والعوائد الكبيرة التي تنتج من مثل هذا النوع من المشاريع.
- ✓ زيادة الاهتمام بالجانب البشري وتغليب خدمة الإنسان كمورد أول في خلق الثروة؛
- ✓ بناء نظام معلوماتي جيد له القدرة على البحث عن أفضل المصادر الممكنة ومستوى أفضل للمعلومات وتحليلها بشكل جيد؛

6. قائمة المراجع:

- Barbier, E. (1987). The concept of sustainable economic development . *Environmental Conservation, vol 14*(n2).
- Développement durable et entreprise responsable, une voie pour l'innovation de rupture, Communication présentée lors des 3 ème Journées Neptune 13-14 novembre 2008 Université du Sud-Toulon-Var,
- mateo2018http://mateo.ulie ge.be/ bitstream /2268/3606/4/ MargolBirdts- s 110363.
- PUMA. (2001). *UNEP,Cleaner Production-key Elements*. Retrieved from http://www.unepie.org/pc/cp/home.htm.
- بلال خلف السكارنة. (2009). *أخلاقيات العمل*، (الإصدار الطبعة الأولى). عمان، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- سفيان بن عبد العزيز، و سعاد بوسفاوي. (2016). نماذج دولية ناجحة في الاستثمار المسؤول اجتماعيا (عرض تجارب شركات دولية)، *مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة*(العدد 2016/01).
- عبد الله القائد السويدي، و حميد الجليدان. (فبراير/شباط, 2017). دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق مسؤولية اجتماعية، *مجلة الادارة والقيادة الاسلامية، المجلد الثاني*،(العدد الأول).
- فاطمة الزهراء بومعراف. (2014/2013). مساهمة المحاسبة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة (مذكرة ماستر في العلوم المالية و المحاسبية). بسكرة - الجزائر: جامعة محمد خيضر.
- لطيفة برني. (2007/2006). دور الإدارة البيئية في تحقيق مزايا تنافسية للمؤسسة الصناعية - دراسة حالة مؤسسة ENICA (مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية). بسكرة: جامعة محمد خيضر.
- مسعودة بلخضر، محمد صلاح، و زغبة طلال. (مارس, 2017). الاستثمار المسؤول اجتماعيا فرصة للتمويل الإسلامي في ظل تحقيق التنمية المستدامة . *مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي*،(العدد 1).
- مصطفى قمان. (2017). متطلبات إدماج الاستثمار المسؤول والمستدام في السوق المالية الجزائرية. *مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية*،(العدد 17).
- هاشم مرزوك علي الشمري، حميد عبد الزبيدي عبيد، و ابراهيم كاطع علو الجوراني. (2016). *الاقتصاد الاخضر مسار جديد في التنمية المستدامة*، (الإصدار الطبعة الأولى). دار الايام للنشر والتوزيع،.
- وهيبة مقدم. (2014). تقييم مدى استجابة منظمات الاعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية دراسة تطبيقية على عينة من مؤسسات الغرب الجزائري ، رسالة دكتوراه ، جامعة وهران ، الجزائر.